الحكومة تستنفر من أجل موسم الحمضيات.. وتوقعات الموسم ٨٢٥ ألف طن

«الزراعة»: آلية جديدة للتسويق واتفاق مع الجانب العراقي لمقايضة المنتجات الزراعية

«التموين»: التنسيق مع وزارة الصناعة لاستثمار صالاتها

«الصناعة»: لدينا ٦ صالات يمكن الاستفادة منها لاستجرار الحمضيات

«الإدارة المحلية»: تكامل الأدوار كفيل بتحقيق أفضل النتائج

«السورية للتجارة»: نسعى ليحقق الفلاح الهامش الأكبر من الربح

| هناء غانم

بهدف معالجة المعوقات التي تواجه تسويق الحمضيات والبحث عن آلية ناجحة لحل هذه المعضلة تعود بالمنفعة على الفلاحين عُقد في وزارة الزراعة اجتماع حكومي مصغر ضم وزراء الزراعة والإدارة المحلية والبيئة والصناعة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك وبحضور محافظي اللاذقية وطرطوس وعدد من المعنيين بالقطاع الزراعي.

وخلال الاجتماع كان هناك اتفاق بأن موسم الحمضيات يواجه الكثير من المشكلات والصعوبات ولاسيما في مجال التصدير والنقل وارتفاع الكلف، وغيرها وبناء عليه أكد وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا أن هناك اهتماماً حكومياً كبيراً بتقديم كل التسهيلات والدعم لتسويق محصول الحمضيات المحلي والخارجي والتصنيع بما يسهم في تخفيف تكاليف الإنتاج وتحقيق عائد اقتصادي للفلاحين. والأهم أنه سيتم العمل بآلية جديدة تختلف كلياً عما سبق هدفها ليحصل الفلاح على حقه والمنتجين على أعلى سعر ممكن ووضع الخطوات التنفيذية لهذا العام، حيث تم تقييم خطة العمل وتحديد التوجهات للسيار الجديد وسيكون هناك دعم كبير للسيارات الشاحنة التي تقوم بتسويق المنتج إلى دول الجوار، إضافة إلى خطة السورية للتجارة لتسويق أكبر كمية ممكنة وآلية تسويقها والأسعار الاسترشادية التي تضمن للفلاحين أرباحاً مجزية لهذا المحصول.

ولفت الوزير إلى أن تقديرات إنتاج الموسم الحالي حوالي ٨٢٥ ألف طن من كل الأصناف، وهو إنتاج يزيد عن الموسم الماضي ويحتاج لتضافر كل الجهات لتنظيم عملية التسويق وتخفيف التكاليف على المنتجين. مشيراً إلى وجود اتفاق مع الجانب العراقي لمقايضة منتجاتنا الزراعية وبدأنا بمرحلة تصديرية جديدة وهو قريبة أخرى. إضافة إلى تطبيق برنامج الاعتمادية والتركيز على زراعة الأشجار ذات الإنتاجية العالية والجودة والتصدير ومعامل الفرز والتوضيب.

مضيفاً: لدينا خطة طموح لاستبدال الأشجار الهرمة بأشجار جديدة وتوزيع هذه الغراس مجاناً على الفلاحين، وتم وضع خريطة على مستوى مناطق الإنتاج متضمنة الأصناف الملائمة لكل منطقة إنتاجية لضمان تدرج الإنتاج على مدار الموسم ومنع حصول فائض بالإنتاج وتراكمه في وقت الذروة، لافتاً إلى برنامج الاعتمادية الذي تم من خلاله تنظيم البساتين المزروعة بالحمضيات ووضع شروط فنية لها لإنتاج منتج خالٍ من الأثر المتبقي للمبيدات ومطابقة للمواصفات الدولية وقابل للتصدير.

تكامل الأدوار

بدوره وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف أكد أن هناك جملة من الإجراءات الجديدة سيتم اعتمادها رسمياً لتسهيل تسويق وتصدير محصول الحمضيات وخاصة ما يتعلق بتدخل المؤسسة السورية للتجارة، ووسائط النقل من الوزارات المعنية، مؤكداً أن تكامل الأدوار كفيل بتحقيق أفضل النتائج مع التشديد على ضرورة تكثيف الجهود وقت الذروة في تسويق المحصول خلال الفترة من ١٥ كانون الأول وحتى ١٥ كانون الثاني. ما يضمن الاستقرار والتنظيم في عمليات الاستجرار والتسويق ويحقق أرباحاً للفلاحين.

التشاركية بين الجهات العامة

وفي سياق متصل أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم على ضرورة تكليف المؤسسة الاجتماعية العسكرية إلى جانب السورية للتجارة تسويق إنتاج الحمضيات أسوة بالمياه المعدنية ومنتجات الصناعات الغذائية لأنها تمتلك صالات بيع مباشر، لافتاً إلى ضرورة التزام جميع الجهات المعنية بالخطة الموضوعة بما يحقق الهدف وهو إنجاح موسم تسويق الحمضيات هذا العام.

وأشار الوزير عبد الكريم إلى أهمية العمل التشاركي بين الجهات المعنية بتسويق الحمضيات وذلك لدعم الفلاح بشكل مباشر، وضرورة التنسيق بين التجارة الداخلية والصناعة لاستثمار الصالات التي تملكها وزارة الصناعة وتفعيلها وضرورة دعم منافذ السورية للتجارة في أسواق الهال لتمارس دورها بالتدخل الإيجابي في تسويق الحمضيات.

تعاون مطلق

وزير الصناعة عبد القادر جوخدار أكد أن الوزارة مستعدة للتعاون بشكل مطلق وتزويد وزارة الزراعة بالكميات الدقيقة التي ستستجرها المعامل من الحمضيات. مشيراً إلى وجود ١٠ منشآت لإنتاج العصائر عاملة في اللاذقية وحمص والسويداء سيتم التواصل مع أصحابها لاستجرار الكميات القصوى، كما أن الوزارة لديها ٦ صالات يمكن الاستفادة منها لاستجرار الحمضيات وتأمينها إلى جانب المواد الغذائية فيها بالتعاون مع التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

خطة متكاملة

وأكد مدير عام المؤسسة السورية للتجارة زياد هزاع لـ«الوطن» أنه تم التوصل خلال الاجتماع إلى الاتفاق على العديد من النقاط مع وضع خطة عمل متكاملة ودور المؤسسة يتركز حول استجرار وتسويق أكبر كمية من الحمضيات وتقديم الدعم للفلاحين وتأمين آليات النقل التي أصبحت مكلفة جداً لافتاً إلى دور المؤسسة المرتبط بالتسويق بشكل مباشر من الفلاحين في ظل ارتفاع أجور النقل الحالية وارتفاع أسعار الصناديق والعمل على تخفيض هذه من التكلفة إضافة إلى هامش الربح الكبير، حيث تسعى المؤسسة مع وزارة التجارة الداخلية لفتح أسواق خارجية مع الدول المجاورة.

المحصول إستراتيجي

محافظ اللاذقية المهندس عامر هلال أكد أن موسم الحمضيات هذا العام جيد، وكمية الإنتاج المتوقعة تقدر بنحو ٦٥٠ ألف طن، مشيراً إلى ضرورة التعاون والتنسيق بين كل الجهات لتوفير الدعم المطلوب لعملية التسويق ولاسيما النقل بما يعود بالفائدة على الفلاحين ما يتطلب بذل جهود كبيرة بالتنسيق مع كل الجهات لإنجاح عملية التسويق، لافتاً إلى أن المحافظة ستضع كل إمكانياتها لذلك.

التسويق أولاً

محافظ طرطوس فراس الحامد ذكر أن هناك اختلافاً واضحاً بالأرقام بين الإنتاج المتوقع وما نحصل عليه من المزارع مؤكداً أهمية دراسة الأسواق الخارجية والاهتمام بتصدير الفائض من الإنتاج وفق احتياجات تلك الأسواق والأهم أن يكون هناك منافسة بالسعر والجودة، لافتاً إلى استعداد المحافظة تقديم كل أشكال الدعم لتطبيق الإجراءات التي تم اعتمادها اليوم.

التعهد بالتصدير

رئيس لجنة التصدير في غرفة زراعة اللاذقية بسام علي تعهد بتصدير أكثر من ١٥٠ ألف طن من الحمضيات إلى الأسواق الخارجية لأن الموسم جيد لهذا العام من حيث الكمية والنوعية، مطالبا الجهات المعنية بتقديم الدعم المناسب وتذليل المعوقات التي يمكن أن تظهر أمام المزارعين والمصدرين.

مؤثر للحمضيات

عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد العام للفلاحين أحمد هلال طالب بأن يكون هناك مؤتمر سنوي للحمضيات أسوة بمؤتمر الحبوب لما له من انعكاس إيجابي على الفلاح بالساحل السوري والتأكيد على تأسيس جمعية لتسويق المنتجات بين مدير الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية والعراق لافتا إلى ضرورة تسهيل حركة عبور المواد والمنتجات إلى العراق عبر الرقة ودير الزور حتى يتم تأمين وصول المنتجات وأن يكون هناك دعم لتصدير الحمضيات بين ١٠ و٢٥ بالمئة من كلف الشحن من خلال التأكيد على ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بدعم الفلاح وتحقيق أفضل المكاسب له والحصول على نتيجة تعبه لضمان استمرار عمله.

تراجع المحصول

وحول المقترحات التي تم الاتفاق عليها لتحسين واقع التسويق للحمضيات للموسم الزراعي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ تم التأكيد على تكليف المؤسسة السورية للتجارة باستجرار أكبر كمية من الإنتاج وخاصة خلال فترة ذروة الإنتاج، والعمل على تسويقها من خلال صالاتها في المحافظات. بحيث يتم تحديد خطة العمل والكميات والبرنامج الحادي والزمني بعقد اجتماعات ثنائية مشتركة.

إضافة لذلك تكليف وزارة الأشغال العامة والإسكان بتوفير الآليات اللازمة لدعم المؤسسة السورية للتجارة لتمكينها من تسويق المنتج. وتكليف السورية للتجارة بوضع البرنامج الزمني والمادي للتسويق، وتحديد مواصفات السيارات المطلوبة منها وتكليف وزارة الزراعة بتحديد تكاليف الإنتاج على مستوى المجموعة النباتية. وتكليف وزارة التجارة الداخلية بوضع أسعار تأشيرية للمنتجات.. إضافة إلى قيام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات بإقرار دعم تصديري للحمضيات بحيث يكون هناك دعم ٢٥ بالمئة من كلف الشحن البري والبحري ووفق التعرفة المعتمدة لدى وزارة النقل وذلك خلال الفترة ٢٠٢٣/١١/١ حتى ٢٠٢٤/٢/٢٨ (فترة ذروة الإنتاج). ودعم ١٠ بالمئة من كلف الشحن البري والبحري ووفق التعرفة المعتمدة لدى وزارة النقل وذلك خلال الفترة ٢٠٢٤/٣/١ حتى ٢٠٢٤/٥/٣٠. وإصدار قرار بتمديد العمل بالسعر الاسترشادي للبراد أو حاوية الحمضيات بمبلغ ٢٠٠٠ دولار.

إضافة إلى تخفيض البدلات المرفئية المترتبة على المنتجات الزراعية المصدرة ذات المنشأ السوري بنسبة ٧٥٪ من تعرفة المترتبة المحددة بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٣٦٩٧ لعام ٢٠١٥. ومن المقترحات أيضاً إيجاد آلية مراقبة للصادرات الزراعية بالتنسيق بين وزارتي الاقتصاد والزراعة من خلال ربط منظومة التكويد للمزارع المعتمدة ضمن إطار برنامج الاعتمادية مع اشتراطات محددة مع مواصفات تصديرية تنعكس إيجاباً على سمعة المنتج السوري وحضوره في الأسواق الخارجية.

وفي الوقت ذاته السماح للشاحنات والحمضيات بالمرور باتجاه المناطق الشرقية وإلغاء الرسوم المفروضة على مرورها. والتأكيد على تأمين خط الشحن إلى أسواق الدول الصديقة وخاصة روسيا خلال فترة إنتاج مجموعة البرتقال / الماوردي/ وقبل فترة لا تقل عن شهرين من إنتاج الصنف وبما يضمن تأمين حمولات مناسبة للشحن.

إضافة إلى الطلب من مديرية النقل البحري وغرفة الملاحة باتخاذ إجراءاتها قبل بداية موسم التسويق واعتماد ميناء اللاذقية مركزاً لانطلاقها. وتأمين المحروقات لمراكز الفرز والتوضيب وخاصة خلال فترة ذروة الإنتاج على أن يتم تحديد حاجة كل مركز من خلال الطاقة الإنتاجية الفعلية.

والتنسيق مع أصحاب معامل العصائر لوضع برنامج لاستجرار أكبر كمية ممكنة من الحمضيات وبما يتوافق مع الطاقة الإنتاجية الكلية للمعمل وتقديم تقارير يومية عن الكميات المستجرة بالتنسيق مع الجهات المعنية، مع تمكين برنامج الاعتمادية بإيجاد حل لمنح شهادات الاعتمادية ودعم المشمولين بالبرنامج بوسائل محددة.

وأكدت المقترحات تشكيل لجنة فنية تضم ممثلين عن مديرية الزراعة الزراعي في المحافظة ومديرية التجارة الداخلية ومكتب الحمضيات وفرع المؤسسة السورية للتجارة وممثلين عن اتحاد الفلاحين واتحاد الغرف الزراعية في المحافظة تقوم بشكل أسبوعي بإعداد تقرير عن الكميات المسوقة ومعوقات تسويقها ورفعها إلى اللجنة الزراعية الفرعية لمعالجتها ونسخة إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وتفعيل الجمعيات الفلاحية التسويقية في الاتحاد العام للفلاحين باستجرار وتسويق أكبر كمية ممكنة، إضافة إلى العمل على ربط مصدري المنتجات الزراعية وخاصة الحمضيات مع المزارع المعتمدة ضمن برنامج الاعتمادية وتشجيعهم على تسويقها بالأسعار التي تتوافق مع واقع الإنتاج.

• «اتحاد الفلاحين»: نطالب بمؤتمر سنوي للحمضيات أسوة بمؤتمر الحبوب
• محافظ طرطوس: هناك فارق بالأرقام بين الإنتاج المتوقع وما يتم إنتاجه فعلاً

السورية للتجارة نسيت دعم المواد «المدعومة»!!

تيناوي لـ«الوطن»: لم يعد للسورية للتجارة دور إيجابي وأصبحت تاجراً يسعى للربح

| رامز محفوظ

يبدو أن الآمال بافتتاح دورة جديدة لتوزيع المواد المقننة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدأت تضمحل شيئاً فشيئاً عقب مضي أكثر من ثمانية أشهر على افتتاح الدورة السابقة، ولم يعد المواطن يعول على التدخل الإيجابي من السورية للتجارة عند حدوث أي ارتفاعات للأسعار في السوق التي لم تعد تطرح هذا الشعار إلا في التصريحات أما على أرض الواقع فهو شبه غائب، والسؤال الذي يطرح في الشارع اليوم ما أسباب التأخير في افتتاح دورة جديدة وهل هناك نية لافتتاحها قريباً؟ وهل طرح مطلع شهر أيلول الجاري لكن على ما يبدو أن أسعار هذه المواد التموينية في السوق والتي تعتبر غير مضبوطة هي التي منعت السورية للتجارة من افتتاح دورة جديدة وبيعها بالسعر المدعوم من قبلها.

وأوضح تيناوي بأننا كنا نعول على وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن يقوم بوضع آلية جديدة لضبط الأسواق بعيداً عن الآليات السابقة باعتبار أن ضبطها يعتبر جزءاً من معالجة مشكلة الارتفاع الجنوني للأسعار ويسهل عملية افتتاح دورة جديدة وبالتالي تخفيف الأعباء عن الشريحة المدعومة، مؤكداً أن انفلات الأسعار في السوق الذي أوصل أسعار المواد الأساسية لأرقام كبيرة غير منطقية مثل الزيت والرز والسكر وغيره سببه أن الكلف الحقيقية غير معروفة وواضحة ومغايرة للكلف المتداولة.

ولفت إلى أن توفر أي مادة من المواد الأساسية يساهم في كسر الاحتكار وخصوصاً أن هناك بعض التجار يتحكمون اليوم بأسعار هذه المواد وهي مواد ضرورية وتهم كافة شرائح المجتمع سواء المدعومون أو غيرهم.

وأشار إلى أنه لم يعد الهامش كبيراً بين أسعار بعض المواد التي طرحتها السورية للبيع عبر البطاقة الإلكترونية من دون رسائل وبين أسعار مبيع هذه المواد في السوق حتى إن أسعار بعضها مثل أسعار السوق.

وختم تيناوي بالتأكيد أنه لم يعد للسورية للتجارة أي دور إيجابي منذ مدة طويلة وأصبحت اليوم عبارة عن تاجر مثل كل التجار في السوق همها الربح أكثر من اهتمامها بتوزيع وإيصال المادة إلى مستحقيها، مبيناً أن الأسعار في بعض الأسواق اليوم أقل من الأسعار في السورية للتجارة، مشيراً إلى عدم وجود أي رؤية من وزارة التجارة الداخلية لتطوير عمل هذه المؤسسة لتأخذ دورها الحقيقي في التدخل الإيجابي بالنسبة للمواد الأساسية.

بات بديلاً من المواد المقننة؟

عضو مجلس الشعب زهير تيناوي بين في تصريح لـ«الوطن» أنه من المفترض أن يتم افتتاح دورة توزيع مواد مقننة جديدة باعتبار أن هناك شرائح مازالت تستخدم البطاقة الإلكترونية وبحاجة للدعم التمويني، خصوصاً أن هناك بنداً واضحاً وصريحاً في الموازنة ينص على ضرورة الدعم التمويني سواء للمواد الأساسية مثل السكر والرز أم الدعم بالمشتقات النفطية لذا لابد على وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك افتتاح دورة توزيع مواد مقننة جديدة.

وأضاف بأن وزارة التجارة الداخلية أعلنت منذ مدة وأكثر من مرة عن نيتها افتتاح دورة توزيع جديدة في مطلع شهر أيلول الجاري لكن على ما يبدو أن أسعار هذه المواد التموينية في السوق والتي تعتبر غير مضبوطة هي التي منعت السورية للتجارة من افتتاح

رغم استقرار سعر الصرف.. لماذا لم تستقر الأسعار بالأسواق؟

أكريّم لـ«الوطن»: قلة المستوردين والقوانين الاقتصادية صعبة الفهم

| جلنار العلي

لم يعد يأمل الكثير من المواطنين انخفاض أسعار السلع على اختلاف أنواعها، مهما تغيرت الظروف الاقتصادية، ومردّ ذلك ما يحدث في الأسواق، حيث اعتاد الناس ارتفاع الأسعار بشكل متواصل، فمثلاً يحافظ سعر الصرف على استقراره منذ حوالي الأسبوع، وقد سبق ذلك خلال الشهر الماضي انخفاض له، ولكن لم يترافق ذلك مع انخفاض بالأسعار أو استقرارها بل بالعكس سجلت معظمها ارتفاعاً وخاصة أسعار الخُضر والمواد الغذائية، فما المبرر الاقتصادي لذلك؟

عضو غرفة تجارة دمشق ياسر أكريّم، أعاد ارتفاع الأسعار إلى سببين أساسيين، أولهما: ارتفاع أسعار حوامل الطاقة والكهرباء، والسبب الثاني يتعلق بقلة الاستيراد وانخفاض أعداد مستوردي المواد كافة، نتيجة وجود مشاكل بقوانين الاستيراد كالدور الذي تم إحداثه في منصة تمويل المستوردات، والمطالبة ببيان عن مصدر القطع الأجنبي وما إلى ذلك من شروط، وأضاف القوانين الاقتصادية بأنها صعبة الفهم على إلى رفع الأسعار لأن دورة رأس المال بطيئة فهي تتكرر مرتين أو ثلاث مرات بالعام الواحد، بالوقت الذي يجب فيه اتخاذ قوانين ضابطة لتتكرر دورة رأس المال عشر مرات بالسنة، متابعاً: «ونحن كتجار نطالب بتسهيلات الدفع والائتمان، لأن قوانيننا لا تساعد على العمل بتسهيلات الدفع الخارجية»، لافتاً إلى أن عدم الاستقرار الاقتصادي يدفع التجار إلى رفع أسعار السلع المخزّنة لديهم في ظل القلة الموجودة أساساً في السلع.

وحول قيام الحكومة برفع الأسعار عند ارتفاع سعر صرف الليرة أمام الدولار، وعدم قيامها بتخفيض الأسعار عند حدوث العكس، أشار أكريّم إلى أن الحكومة تخشى أن يكون انخفاض سعر الصرف وهمياً وليس حقيقياً، كما أن تخفيض الأسعار من المفروض أن يحصل بعد بيع السلع التي تم شراؤها بتكلفة معينة وشراء سلع جديدة بأسعار مختلفة، إضافة إلى أن قرار رفع الأسعار يصدر بشكل أسرع من قرار التخفيض، بسبب عدم الاستقرار بسعر الصرف والتأرجح وعدم وجود ضمان يمنع ارتفاعه لفترة معينة.

وفي سياق متصل، بيّن أكريم أن الحكومة لم تلغ المنصة كما تحدث البعض، إذ إن التعديلات أصبحت معقدة بشكل أكبر، مقترحاً إرجاع القوانين الصحيحة للاستيراد وفتح بابه، وتصفير الرسوم الجمركية والضرائب لزيادة دخل الدولة، لتعود الحركة الاقتصادية بشكل صحيح، وعدم اعتماد قوانين «ترقيعية» وغير ثابتة، لأن المواطن هو المتضرر الوحيد من ذلك، وخاصة أن دخله الشهري أصبح أقل دخل بالعالم.